عطف النسق
(أقسامه والفصل بين العاطف والمعطوف)

دكتور
مصطفى فؤاد أحمد محمد
أستاذ مشارك بجامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

مقدمة البحث

الحمد لله حمْداً حمْداً ، والصلاة والسلام على نبيّه وعبْده ، وبعدُ ، فإنّ مسألة الفصْل بينَ العاطف و المعطوف مِن المسائل التي لمْ تُعط – في نظري – حقّها مِن الدراسة في كتب النحو ، بخلاف غيرها مِن مسائل الفصْل بينَ المترادفين، كالفصْل بينَ العامل والمعمول والصّلة والموصول والمضاف والمضاف إليه، فأحببْتُ أن تكون دراسة هذه المسألة وما يتَّصُل بها مِن أضرُب العطف، والخلاف الواقع في أحكام تفاصيل هذه الأقسام، كالخلاف في عطْف الفعل الماضي على المضارع والعكس إذا لم يتّحِدا زماناً، وكذا عطْف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس وأن أُرجِّح بالدليل – ما استطعْتُ – ما يبدو لي صوابه هو موضوع بحْثي هذا، والله الموفق.

ملخص البحث

عمد هذا البحث إلى عطْف النسَق فذَكر أحرُفه، فأقسَامه؛ فذَكر منها عطْف المفرد على المفرد الاسْم على الاسْم والفعْل على الفعْل والاسْم على الفعْل والعكْس وعطْفَ الجملة الاسميّة على الاسميّة والفعليّة على الفعليّة, والخلاف في عطْف الفعليّة على الاسميّة والعكس، وكذا الخلاف في عطْف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس كما ذكرَ عطْفَ المفرد على الجملة والعكْس وعطْفَ المفرد على شبْه الجملة وبالعكْس، ثمّ أَتى إلى مسألة الفصْل بينَ العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب بالظرف أو الجارّ و المجرور أو القسَم، فذَكر الخلاف في جواز ذلك في السَّعة وحجّة مَن أجازَ ومِن مَنع ، وقد أورد مسائل الخلاف في كلّ ذلك ورجّح رآه صواباً, والحمد لله ربّ العالمين.

عطف النسق

العطْف – كما ذكر النحاة – ضربان : بيان و نسَق ، فعطْف النَّسَق بالحروف، وهي عشَرة، وتكون على أربعة أقْسام[(١)]: قسْم يُشرِك بينَ الأوَّل و الثَّاني في الإعراب والمعنى، وهو أربعة: الواو، والفاء، وثُمَّ، وحتَّى، وقسْم يُعطِي الحكم للأوّل دونَ الثَّاني، وهو (لا)، وقسْم يَجْعلُ الحكم للثَّاني دونَ الأوَّل، وهو (بَلْ) و(لكِن)، وقسْم يجْعلُ الحكم لأحدهما مِن دون تعيين، وهو (أوْ) و(إمَّا)، والواو أصْل حروف العطْف .

أولًا : أقسامه

وعطف النسق يكون على أربعة أضرب:

أحدها : عطف مفرد على مفرد ، و هذا أيضا يكون على أربعة أقسام :

الأول: عطف اسم على اسم، بشرط أن يتفقا في المعنى[(٢)]، تقول: قامَ زيد وعمرو، لصحة القيام مِن عمرو وزيد، ولا تقول: ماتَ زيد والشمس, لعدم وقوع الموت منَ الشمس، ويعطف الظاهر على الظاهر، وتقدّمَ مثاله، والضمير على الضمير، نحو: أكرمتُكَ وإيّاه، والضمير على الظاهر، نحو: قامَ زيد وأنْتَ، والظاهر على الضمير، نحو: لقيتُك وزيداً، إلّا أن يكون الضمير متّصلاً مرفوعاً فلا يُعطف عليه حتّى يؤكَّد بالضمير المنفصل[(٣)]، نحو قوله تعالى: **(كْ كْ وُ وُ وْ وْ)**[(٤)] أو يقعَ فصْل بينَ المعطوف و المعطوف عليه يقوم مَقامَ التوكيد[(٥)]، كقوله تعالى: **{سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاءُ اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ**

(١) ينظر : توجيه اللمع ص٢٨٣.

(٢) ينظر : اللمع ص١٥٤ ، و الفوائد و القواعد للثمانيني ص٣٨٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٤٧/١ ، و الأصول ٧٨/٢ ، و اللمع ص١٥٦ .

(٤) سورة البقرة من الآية (٣٥) ، و الأعراف من الآية (١٩).

(٥) ينظر: الفصول الخمسون لابن معطي ص٢٣٧، و الكافية في النحو لابن الحاجب ص١٣٢.

آبَـا وُنَـا) [1] ففصل بينَهما بـ(لا)، فإن كان الضمير مجرورا لم يُعطَف عليه إلا بإعادة الجارّ [2] نحو قوله سبحانَه : **(ڈ ژ ژ ڑ)** [3].

وجعل ابن يعيش[4] العطف على أربعة أضرب؛ عطف ظاهر على ظاهر ، وعطف ظاهر على ضمير ، و عطف ضمير على ضمير ، و عطف ضمير على ظاهر، وجعل عطف الظاهر على الظاهر على ضربين ؛ عطف جملة على جملة ، وعطف مفرد على مفرد، وما ذهب إليه ابن يعيش من جعل عطف جملة على جملة من قبيل عطف الظاهر على الظاهر لا أعلم أحدا من النحاة قال به ، بل الذي ذكره النحاة[5] أن هذا العطف – أعني عطف الظاهر على الظاهر – من قبيل عطف المفرد ، ولم يعُدُّوه من عطف الجملة.

الضرب الثاني : عطف فعل على فعل دون معموليهما إذا اتَّحدا في الزمان [6] سواء أكان متّحدَين في الصيغة الصيغة ،نحو قوله تعالى : **(ڈ ک ک گ گ گ)**[7] و قوله تعالى : **(ۈ ۇٴ ې ې ى)** [8] أو مختلفين نحو: إن قام زيد و يخرج بكر ، فإن

---

(١) سورةالأنعام من الآية (١٤٨).

(٢) ينظر : الكتاب ٢٤٨/١ ، و الجمل للزجاجي ص١٨ ، و المفصل ص١٢٩.

(٣) سورة المؤمنون الآية (٢٢).

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣.

(٥) ينظر : الجمل ص١٨، و الأصول ٧٦/١ ، و اللمع ص١٥٥، و التبصرة و التذكرة ١٣٩/١. ١٣٩/١.

(٦) ينظر : المقتضب ٣٨٧/٤ ، و معاني القرآن للفراء ٢٢١/٢ ،٢٢٥، ٣٤٤ ، و معاني القرآن القرآن للأخفش ٦٧/١ ، و اللمع ص١٥٥ ، و شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٣ ، و شرح الألفية لابن الناظم ص٥٥١.

(٧) سورة القصص من الآية (٩).

(٨) سورة يوسف من الآية (١٢).

معناهما الاستقبال .

هذا ما اشترطه النحاه في عطف الفعل على الفعل، ولا أعلم لهم مخالِفاً إلَّا الرضي[١]، فقد أجاز عطف الفعل الماضي على المضارع وبالعكس وإن اختلفا زماناً، واحتَجّ لقوله بآيات منَ القرآن الكريم، وسيأتي ذِكْرها قريباً، وبأنّه يجوز أن يُقال: لم يقعُدْ زيد ولا يقعُدُ زيد غداً و بالعكس.

وممَّا ورد مِن عطف المضارع على الماضي في كتاب الله:

١- قوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ ٹ﴾[٢]فأجاز الفراء[٣] في قوله ﴿ٹ﴾ أن تكون تكون الواو زائدة، و﴿ٹ﴾خبر (إنَّ)، قال ابن عطية[٤]:" وهذا مفسِد للمعنى" كما أجاز الفراء[٥] أن يكون الفعل ﴿ٹ﴾ غير ملاحَظ فيه زمنٌ معيَّن وأنّه إنّما إنّما يدُلّ على الدوام والاستمرار، وقال الفارسي[٦]: "الفعل مضارع وأُريد به الماضي، وإنما جاءَ بلفظ المضارع حكاية للحال"، وقال ابن عطية[٧]: "هو على إضمار مبتدأ، والتقدير: وهم يصدُّون".

٢- و قوله سبحانه : ﴿ھ ہ ہ ہ ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ﴾[٨] فالمعطوف ﴿ۓ﴾ مضارع ، والمعطوف عليه﴿ ہ﴾ماض ، قال الزمخشري[٩]

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٣٥٤/٢.
(٢) سورة الحج من الآية (٢٥)
(٣) ينظر : معاني القرآن ٢٢١/٢.
(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢٥٤/١٠.
(٥) ينظر : معاني القرآن ٢٢١/٢
(٦) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٢٥/٣ مع تصرف.
(٧) ينظر : المحرر الوجيز ٢٥٤/١٠ مع تصرف.
(٨) سورة فاطر من الآية (٩).
(٩) ينظر : الكشاف ٣/ ٤٥٦.

:" فإن قلتَ :لمَ جاءَ (ے) على المضارعة دونَ ما قبلَه ، و ما بعدَه ؟ قلتُ : ليَحكِي الحال التي تقَع فيها إثارة الرياح السحاب ، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدّالة على القدرة الربانيّة ، وهكذا يفعَلون بكلّ فعل فيه تمييز وخصوصيّة ....".

١- وقوله عزّ وجلّ: (□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □)[١] قال الفراء[٢]: "اطمئنان القلوب منهم كالدائم ، فاختيرَ لهم يفْعَلون".

٢- وقوله سبحانَه (ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې)[٣] قال الزمخشري[٤]: "فإن "فإن قلتَ: هلّا قيلَ: فأصبَحتِ الأرض، ولمَ صُرِفَ إلى المضارع؟ قلتُ: لنُكتة فيه، وهي إفادة بقاءِ أثر المطر زماناً بعدَ زمان...".

والذي يرجح عندي – والله أعلم بالصواب – ماذهب إليه الرضي مِن عدم الاشتراط في عطْف الفعل الماضي على المضارع والعكس ، و ذلك لأمور :

أحدها : أنّ الأصل إبقاء ما كان على ما كان حتَّى يرِد دليل مقبول ينقُله عنِ الأصل الأوّل ، والواقع أنّ أكثر ما عُلّل به وقوع المعطوف فعْلاً مضارعاً غير مُستساغ ؛ إمّا لضَعْفه، كالقول بزيادة الواو قبلَ الفعْل في (ٹ) فهو قول كوفي مرغوب عنه، أو لبُعده لكثْرة ما أُوِّل به ، كالقول بدلالة الفعل على الدوام والاستمرار مع أنّ الأصل أن يدُلّ على أحد الأزمنة الثلاثة ، و كذا القول بإضمار مبتدأ محذوف، فهو خلاف الأصل وهو عدم الإضمار .

الأمر الثاني : أنّ الفعْل المضارع المعطوف في قوله تعالى: (ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ ٹ ٹ)

(١) سورة الرعد من الآية (٢٨).
(٢) من معاني القرآن ٢٢١/٢ مع تصرف.
(٣) سورة الحج من الآية (٦٣).
(٤) الكشاف ١٢٨/٣.

ورد في صورة الماضي في سورة النساء في قوله تعالى: (ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ژ ژ ڑ)[١] كما أن المعطوف المضارع في قوله تعالى : (ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې) قد وَرد موافِقه معنىً في آيات أخَر بصورة الماضي، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا ﴾[٢] وقوله عزّ و جلّ: ﴿وَاللّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[٣]، كما وقعَ عكْس ذلك ، فجاءَ المعطوف عليه الماضي (أرسل) في قوله تعالى: (ھ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ) في موضع آخر، وهو قوله سبحانَه: ﴿اللّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاء ﴾[٤] بصورة المضارع ، وهذا كلّه ينقُض ما ذُكر تعليلاً لوقوع المعطوف فعلاً مضارعاً لا ماضياً مثل المعطوف عليه .

الأمر الثالث : وورود آياتٍ المعطوفُ فيها فعْل زمَنه الاستقبال لامحالةَ ، والمعطوف عليه فعْل ماضٍ لفظاً ومعنى ، ومِن ذلك :

١- قوله تعالى :(ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ)[٥] .

٢- وقوله (ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ)[٦] .

٣-وقوله عزّ وجلّ: (ڃ چ چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ)[١].

---

(١) سورة النساء من الآية (١٦٧).

(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٩).

(٣) سورة النحل من الآية (٦٥).

(٤) سورة الروم من الآية (٤٨).

(٥) سورة الشعراء الآية (٦).

(٦) سورة هود الآية (٣٢).

٤- و قوله تعالى : ((ذ ث ث ث ذ ث ط)[٢] .

٥- **و قوله سبحانَه** : (ي ي □ □ □ □ □ □)[٣] .

٦- وقوله تعالى : (ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ ڃ)[٤].

٧- وقوله عزّ و جلّ : (ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ)[٥] .

الأمر الرابع: أنّ عطْف الفعل الماضي على المضارع والعكس المفتقِر- بسبب التنافر في المعنى – إلى شيء يقَع فيه الاشتراك المصحِّح للعطْف له نظير في اللغة، وهو العطْف على الجوار فإنّه قد يُعطف الاسم على غير ما يوافقه حكماً ومعنى والمجوز لذلك المجاورة وذلك قوله تعالى: (ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ)[٦] في قراءة (أرجلكم) بالجرّ[٧]، فقد عُطفت الأرجل، وحكْمها الغَسل على الرؤوس، وحكمها المسْح، والمصحِّح للعطْف هنا - مع اختلاف حكم المعطوف والمعطوف عليه – كون المعطوف مجاوِراً للمعطوف عليه، فإذا جاز العطف هنا للمجاورة فليَجُز ثَمّ أيضاً للمجاورة, والله تعالى أعلم و أحكم.

القسم الثالث مِن عطف مفرد على مفرد : عطْف الفعل على الاسم إذا كان الاسم

---

(١) سورة المائدة الآية (٤٨).

(٢) سورة المائدة من الآية (٨٣).

(٣) سورة يوسف من (٦٣).

(٤) سورة يوسف من الآية (٨٨).

(٥) سورة الكهف الآية (١٠٥).

(٦) سورة المائدة من الآية (٦).

(٧) قراءة غير نافع و ابن عامر و حفص و الكسائي و يعقوب و الحسن ، ينظر : البحر المحيط ٤٣٧/٣، و إتحاف فضلاء البشر ص١٩٨.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، و معاني القرآن للأخفش ٤٠٨/١ ، و كتاب الشعر ٤٢٧/٢ ، و نتائج الفكر ص٣١٨ , و المحرر الوجيز ١٢٢/٣.

بمعنى الفعل[١]، وصحَّ وقوع الفعل موقعَ الاسم ، فيُعطَف الفعل المضارع على اسم الفاعل لِمَا بينَهما منَ المضارعة، ولتَحمُّل اسم الفاعل الضمير كان في معنى الفعل، فصار عطْف الفعل المضارع عليه بمنزلة عطف الفعل على الفعل، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ﴾[٢] أيْ: يصْفُفنَ، ويقبِضنَ لوقوع الفعل حالاً ، وقولك : زيدٌ ضاحكٌ ويتحدث ، لأنّ الفعل يقَع خبرا، وكذلك: مررتُ برجل ضاحك و يتحَدّث ، لوصف النكرات بالفعل، فإنْ قلتَ : مررتُ بجالس ويتحدَّث ،لم يجُزْ لأنّ الفعل لا يُسبَق بحرف جرّ[٣]، و كذا لا يجُوز: مررتُ برجل طويل و يضرِب ، لعدم صحّة تقدير الاسم بالفعل ، ذكره الرضي[٤] .

وإنْ كان اسم الفعل بمعنى الماضي جاز أيضاً عطْف الفعل الماضي عليه[٥]، كقوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ﴾[٦] أيْ: فلَق الإصباح[٧]، وقوله سبحانَه: ﴿ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ﴾[٨] أيْ: اللاتي أغَرْنَ صبْحاً، فأثَرْن[٩].

وقيَّد بعضهم –كابن عصفور[١٠] – الموضِع الذي يكون فيه الاسم بمعنى الفعل باسم الفاعل والمفعول إذا وقعا صلة للألف واللام ، نحو : الضارب والمضروب، وهذا يقتضي كما ذكر ناظر الجيش (أنّ الفعل لا يجُوز عطْفه على الاسم في غير

---

(٢) سورة الملك من الآية (١٩).
(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢.
(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٥٤/٢.
(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، و شرح الرضي ٣٥٣/٢ ، و البحر المحيط ١٨٦/٤.
(٦) سورة الأنعام من الآية (٩٦).
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٥٣/٢ ، و البحر المحيط ١٨٦/٤
(٨) سورة العاديات الآيتان (٣ , ٤).
(٩) ينظر : الكشاف ٥٩٦/٤ ، و البيان ص٧٩٠.
(١٠) ينظر : شرح الجمل ٢٥٢/١.

هذا الموضع، وقد عُطف الفعل على الاسم في الآية السابقة (ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ)، ولا شكَّ أنّ (فالق) ليس واقعاً في صلة الألف واللام، وهذا دليل على أنّ القيْد الذي ذكره ابن عصفور غير سديد)[١].

وذهب قوم – منهم المازني[٢] والمبرد[٣]،وابن السراج [٤] – إلى أنّ عطف الفعل الفعل على الاسم والعكس قبيح ، وحجَّتهم أنّ العطف نظير التثنية ، فكما أنّ انضمام الفعل إلى الاسم لا يجُوز في التثنية فكذلك لا يجوز في العطف[٥] ، و هذا القول مردود بالسماع ، و منه الآيات السابقة الذكر .

وذكر أبو حيان[٦] – وتبِعه السيوطي[٧] – أنّ الزجاج يمنَع عطف الاسم على الفعل والعكس.

وما ذكره الزجاج في معاني القرآن يخالِف ما نسباه إليه، فقد قالَ[٨] عندَ قوله تعالى: (ٱ ٻ ٻ ٻ)[٩]: "معطوف على (وجيهاً)، المعنى: يبشِّرك به وجيهاً ومكلِّماً الناس في المهد، وجائز أن يُعطف يفْعل على فاعل لمضارعة يفْعل فاعل ..." .

(١) من تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٦ مع تصرف.
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤ ، و همع الهوامع ٢٧٢/٥.
(٣) ينظر : المقتضب ٢٥/٢.
(٤) ينظر : الأصول ١٨٤/١.
(٥) ينظر : المصدر السابق.
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٢٢/٤.
(٧) ينظر :الهمع ٢٧٢/٥.
(٨) معاني القرآن و إعرابه ٣١٩/١.
(٩) سورة آل عمران من الآية (٤٦).

القسم الرابع : عطف الاسم على الفعل بشرط أن يكون الاسم بمعنى الفعل مع جواز وقوع الاسم موقِعَ الفعل[١] ؛ فيجوز عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع إذا أمكن وقوعه في موضِع الفعل المضارع ، كقوله تعالى:ﭘ(ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ)[٢] فقد فقد عُطِف (مخرج) على (يخرج) لأنّه بمعناه، وكقول الشاعر[٣]

باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ بـــاتِـرِ يَقْصِـُـد في أسْـــوُقِها وجـــائِـــــرِ

فعَطف (جائر)- لتأوّله بـ (يجُور) – على (يقصِد).

وإذا كان اسم الفاعل معناه المضي جاز عطْفه أيضاً على الفعل الماضي إذا كان بمعناه[٤]،كقول الراجز:[٥]

أمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

فعَطف (دارج) على (قد حبا) لأنّه بمعنى الفعل (درج) .

وقيّد جماعة – منهم ابن عصفور[٦] – الموضِع الذي يجوز فيه عطف الاسم على الفعل بأنْ يقَع الفعل خبراً لمبتدأ أو لـ(كان) وأخواتها، أو لـ(إنّ) وأخواتها، أو ل(ما)، أو حالاً لذي حال، أو صفة لموصوف، أو في موضع المفعول الثاني مِن باب

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢١٤/١ ، ١٩٨/٢ ، والوحرر الوجيز ١٢١/٣.

(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٥) و ينظر : شرح التسهيل ٣٨٣/٣ ، و شرح الألفية لابن الناظم الناظم ص٥٥٢ ، و توضيح المقاصد ٣/ ٢٤٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، والشاهد في معاني القرآن و إعرابه ٣١٩/١ ، و كتاب الشعر ص٤٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢ ، وخزانة الأدب ١٤٠/٥.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٤/١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٥٢.

(٥) جندب بن عمرو ، قاله في امرأة الشماخ ، ديوان الشماخ : ص٣٦٣ ، والشاهد في أمالي ابن ابن الشجري ٤٣٨/٢ ، و الخزانة ١٤٢/٥.

(٦) ينظر : شرح الجمل ١/ ٢٥٣.

(ظننت)، أو الثالث مِن باب (أعلمت)، ولا شكّ أنّ (يخرج) في الآية المتقدِّمة، وهي قوله تعالى: (ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ) ليس خبراً و لا حالاً ولا شيئاً ممَّا ذكره ابن عصفور، وهذا – كما ذكر ناظر الجيش[١]– دليل على أنّ التقييد غير دقيق.

تقدَّم أنّ المازني والمبرد وابن السراج لايجيزون عطف الاسم على الفعل ولا العكس، وذهب السهيلي[٢]– وتبِعه آخرون منهم ابن يعيش[٣]، وعبد الواحد الزملكاني[٤]– إلى أنّ عطف الفعل على الاسم يجوز، وأما عطف الاسم على الفعل فقبيح ، و ذكروا في ذلك[٥] أنّ عطف الفعل على الاسم يكون الاسم فيه معتمِداً على ما قبلَه كأنْ يكون نعتاً أو خبراً، ولذلك يعمَل عمَلَ الفعل، وأمّا في عطف الاسم على الفعل فإن الاسم لا يكون فيه– لوقوعه بعدَ العاطف – معتمِداً على شيء يقوِّي شبَهَه بالفعل ، و لذا كان عطْفه قبيحاً .

وكفى بالآيات المستشهَد بها مِن القرآن الكريم دافعاً للعلّة المذكورة .

الثاني من أنواع العطف : عطف جملة على جملة ، فيجوز عطف الجملة الاسمية على مثِيلتها الاسمية ، كقوله تعالى: (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ)[٦] ، وكذا عطف الفعلية على الفعلية ، نحو قوله سبحانَه : (□ □ □ □ □ ی ی)[٧] ، وأمّا وأمّا عطف الاسمية على الفعلية والعكس فقد ذكر ابن هشام[٨] – و تبِعه

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٣٥١٧/٧.

(٢) ينظر : نتائج الفكر ص٣٢٠.

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧٧/٣.

(٤) ينظر : المفْضِل على المفَضَّل في دراية المفصّل ٢/ ٢٠٢ (رسالة دكتوراه) .

(٥) ينظر : نتائج الفكر ص٣٢٠ ، والمفْضِل ٢٠٢/٢.

(٦) سورة البقرة الآية (٥).

(٧) سورة الأعراف من الآية (٣٠).

(٨) ينظر : مغني اللبيب ١٤٥/٢.

السيوطي[١] _ أنّ فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : الجواز مطْلقاً، فحروف العطف في هذا الحكم سواء ، و المختار عندَ أصحاب هذا القول المشاكَلة بينَ المتعاطفَين[٢]، وصرَّح بعضهم –كابن الشجري[٣] والشاطبي[٤] – بأنّ عدم المشاكلة ضعيف.

القول الثاني : المنْع مطْلقاً، وهو لابن الطراوة، قال ابن الفخار[٥]: "ولم ينكِر أحد منَ منَ الأئمّة الموثوق بعلمهم هذا الجواز إلّا ابن الطراوة ، فإنّه يلْتزِم التساوي في عطف الجمل"، و نُسب أيضا إلى ابن جني نسَبه إليه ابن هشام[٦] و تبِعه السيوطي[٧]، قال قال ابن هشام[٨] : "...الثاني : المنْع مطلقاً ، حُكي عن ابن جني أنّه قال في قوله :

عَاضَـــها اللهُ غُلَاماً بَعْـدَ مَـــا أَنْ شَابَتِ الأَصْدَاعُ والضِّرْسُ

نَقِدْ: إنّ الضِّرس فاعل بمحذوف يفسِّرُه المذكور..." و هذا الذي حكاه ابن هشام عن ابن جني ذكره ابن جني في الخصائص[٩] ، و قد صرَّح في سر صناعة الإعراب أنّ هذا العطْف – أعني عطف الاسمية على الفعلية و العكس – جائز معَ الواو دونَ

(١) ينظر : الهمع ٢٧٢/٥.
(٢) ينظر : الكتاب ٨٨/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢٠/٣ ، و الإيضاح العضدي ص٧٦٠.
(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٨٦/٢.
(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٩٥/٣.
(٥) أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل ٢٩٩/١ (رسالة دكتوراه).
(٦) ينظر : المغني ١٤٥/٢.
(٧) ينظر : الهمع ٢٧٢/٥.
(٨) المغني ١٤٥/٢.
(٩) ينظر : الخصائص ٧١/٢.

غيرها مِن أحرف العطف ، قال[١]: "فإنْ قيل: ألستَ تُجيزُ: قامَ زيد، وأخوك محمد، فتَعطِف إحدى الجملتَين على الأخرى، وإنِ اختَلفتا في التركيب، فهلَّا أجزتَ أيضا هذا في: خرجتُ فإذا زيد؟ فالجواب أنّه قد يجُوز معَ الواو لِقوَّتها وتصَرُّفها مالا يجوز معَ الفاء منَ الاتساع " وهذا الكلام الأخير لابن جني يقضِي بعدم التسليم بما نسَبه إليه ابن هشام و السيوطي.

وحجَّة مَن أجاز[٢] في تعاطف الجمل عدم المشاكلة وروده بِكثْرة في كتاب الله، ومِن ذلك ما أذكُره قريباً، ودليل مَن منَع أنّ كلّ جملة اسمية يمكِن أن ترُدَّها فعلية وبالعكس، فقولك: زيد أخوك، في معنى: ناسَبَك زيد، وهكذا، ولسان العرب لا يَمنَع هذا، وهذا له نظائر عندَ التتبُّع.

فممَّا استَدلّ به المجيزون:

١- قوله تعالى: ﴿ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴﴾[٣] قالوا[٤]:"

قوله ﴿﮲ ﮳ ﮴﴾ معطوف على قوله ﴿ے ۓ ۓ﴾، قال المانعون[٥] :"(الله) فاعل لفعْل مضمَر لا مبتدأ ، لأنّ حرف العطف إذا عَطف على الجملة الفعلية اقتَضى الفعل ، وكان بمنزلة حروف الاستفهام وحروف الشرط الطالبة للفعل، كحرف الشرط (إنْ) في قوله تعالى ﴿ٻ ٻ □ □ □ □﴾".

٢- قوله سبحانَه: ﴿ٻ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ﴾[٦] قال المجيزون[٧] :" قوله

(١) سر صناعة الإعراب ٢٦٣/١.

(٢) حجة المجيزين و المانعين من كتاب البسيط ٢/ ٦٤٤-٦٤٩ .

(٣) سورة الأعراف من الآية (٢٨).

(٤) البسيط ٢/ ٦٤٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) سورة البقرة من الآية (٧).

(٧) البسيط ٢/ ٦٤٦.

سبحانَه (ﭟ ﭠ ﭡ) معطوف وهو جملة اسمية على قوله تعالى (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ) وهو جملة فعلية، قال المانعون[١] : (ﭡ) ليس مرفوعاً على الابتداء، وإنّما هو فاعل لقوله سبحانَه (ﭟ ﭠ)، وإنّما عمِل الجارّ والمجرور – وإنْ لم يَعتمِد – لأنّ الواو العاطفة على الجملة الفعلية تطلُب بالفعل، فهي منزَّلة منزِلةَ حرف الاستفهام والشرط ، كقولك: أفي الدار زيد؟ فإنّ (زيد) فاعل بـ (في الدار) مِن أجْل حرف الاستفهام الطالب للفعْل.

والذي يظهر لي في هذه المسألة رجحان مذهب النحاة إلّا ابن الطراوة، وهو أنّ المشاكَلة في عطف الجمل مختارَة لا لازمة لِمَا ذكره ابن أبي الربيع[٢] مِن أنّ احتمال ردّ الجملة الاسمية إلى الفعلية والعكس وإنْ كان يتطَرَّق إلى الأكثر فهو لا يتطرَّق إلى الجميع، والله تعالى أعلم.

القول الثالث: أنّه يجوز عطف الاسمية على الفعلية والعكس في الواو فقط، وهو قول أبي على الفارسي، نقله عنه ابن جني، ثم قال[٣]: "وهو الصواب".

مسألة في عطف الجملة الخبرية على الانشائية والعكس

اختُلف في هذه المسألة؛ فذهب جماعة منَ النحويين إلى اشتراط التوافق في المعنى عندَ تعاطف جملتَين، وذكروا في ذلك أنّ الجملتَين إذا تنافرتا في المعنى لم يبقَ شيء يقَعُ فيه الاشتراك فلا يصِحُّ حينَئذٍ العطف[٤] ، و مِمَّن قال بالاشتراط الزمخشري[٥] وابن عصفور[٦] وابن مالك[١] وابن أبي الربيع[٢] وابن هشام[٣].

---

(١) المصدر السابق.
(٢) البسيط ٢/ ٦٤٩.
(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٣.
(٤) ينظر : البسيط ٢/٦٤٤.
(٥) ينظر : الكشاف ٣/١٩٣.
(٦) ينظر : المغني ٢/ ١٤٢.

وخالفهم آخرون، فأجازوا عطف الجملة الخبرية على الانشائية والعكس، وحجَّتهم أنّ التشاكُل إذا كان لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجدرَ ألَّا يُراعى في الجمل، ومِمَّن ذهب هذا المذهبَ ابن خروف[٤] والصفَّار[٥] وأبو حيان[٦] والسمين الحلبي[٧].

والراجح عندي – والله أعلم – قول مَن لم يشتَرط التساوي في المعنى ، و ذلك لكثْرة الوارد منه في الكتاب العزيز، و من ذلك :

١- قوله تعالى : (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ)[٨].

٢- وقوله سبحانه: (ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ)[٩].

٣- و قوله تعالى: (ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ □ □ □ □ □ □ □)[١٠] .

٤- وقوله عزّ وجلّ : (ﯼ ﯽ ﯾ □ □ □ □ □ □)[١١].

٥- و قوله تعالى : (ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ)[١٢] .

٦- و قوله تعالى : (□ □ □ □ □ □ □)[١٣] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠.

(٢) ينظر : البسيط ٢/ ٦٤٤.

(٣) ينظر : المغني ٢/ ١٤٣.

(٤) ينظر : البرهان للزركشي ص٩٨٣.

(٥) ينظر : المغني ٢/ ١٤٢.

(٦) ينظر : البحر المحيط ١/ ١١٠.

(٧) ينظر : الدر المصون ١/ ٢٠٨.

(٨) سورة آل عمران من الآية (١٣٧).

(٩) سورة القصص من الآية (٣٤).

(١٠) سورة الحج من الآية (٣٠).

(١١) سورة يوسف من الآية (٦٣).

(١٢) سورة سورة الحج من الآية (٦٧).

(١٣) سورة ص الآية (٣٩).

٧- وقوله عزّ وجلّ : (ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □)[١]
فتأويل هذه الآيات و غيرها مِمَّا ورد فيه هذا العطف، وهو قدْر عظيم سيُفضِي، ولا شكّ – معَ أنّ الأصل إبقاء ما كان على ما كان – إلى ما ينبغي تنزيه القرآن عنه، و هو التعسُّف في التأويل، وأمّا قولهم: "إنّ المانع مِن جواز هذا العطف افتقاره – بسبب التنافر في الجملتَين – إلي شيء يقَعُ فيه الاشتراك المصحِّح للعطْف. "فيُجاب عنه بأنّ العطْف في المفردات قد يقَع معَ عدم التوافق في المعنى للمُجاورة، كما في قوله تعالى: (ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ)[٢] في قراءة (ﰄ) بالجرّ[٣] ؛ فقد عُطفتْ فيها الأرْجُل، وحُكْمها الغَسل على الرؤوس، وحُكْمها المسْح وإنَّما كان ذلك مْن أجْل المجاورة، فإنْ كان التشاكُل لا يُراعى في المفردات فالأجْدر والأَولى ألّا يُراعى في الجمل. والله تعالى أعلم.

الثالث مِن أضْرب العطف: عطف جملة على مفرد، ومفرد على جملة إذا كانت الجملة في تأويل المفرد[٤]؛ فمثال عطف المفرد على الجملة قوله تعالى : (ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ)[٥] فعُطف **(مصدقاً)** وهو حال مفرد على جملة الحال (ﰅ ﰆ)، وقوله وقوله سبحانَه : (ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ □ □ □ □ □ □ □)[٦] فالفعْل **(يذرهم)** عُطف على محلّ جملة الجواب لـ(**مَن**) (ﯡ ﯢ □)، ولِذا جُزم، وكذلك قوله تعالى: (ﭧ ﭨ

(١) سورة البقرة من الآية (٦٨).
(٢) سورة المائدة من الآية (٦).
(٣) قراءة غير نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب والحسن، ينظر: البحر المحيط ٤٣٧/٣، ٤٣٧/٣، وإتحاف فضلاء البشر ص١٩٨.
(٤) ينظر : الأصول ٢/ ٦٢.
(٥) سورة المائدة من الآية (٤٦).
(٦) سورة الأعراف من الآية (١٨٦).

ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ)[1] فإنّ **(يكفر)** معطوف – بدليل الجزم – على جواب (إنْ) **(ﭩ ﭪ ﭫ)** وهو جملة اسمية ،ومِن عطف الجملة على المفرد قوله: **(ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ)**[2] فجملة **(ﭲ ﭳ)** معطوفة على **(ﭳ)** وهو حال مفرد، وعطْف الجملة على المفرد أَولى مِنَ العكْس؛ لأنّ المفرد أصْل، والجملة فرع، وتقديم الفرع على الأصل غير حسَن ذكَره ابن السراج[3] وغيره كالرضي[4].

الرابع مِن أضْرب العطف: عطف المفرد على شِبْه الجملة و العكْس إذا كان شِبْه الجملة بمعنى المفرد؛ فمثال عطْف المفرد على شِبه الجملة قوله عزّ وجلّ: **(ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ)**[5] فعُطف**(ﭫ)** وهو حال مفرد على شِبه الجملة **(ﭪ)**[6] لأنّه بمعنى المفرد مضْطَجعاً[7]، وقوله تعالى: {وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ}[8] فعطف{ **كَهْلاً }** وهو اسم على شِبه الجملة **{ فِي الْمَهْدِ }**[9]، و مثال عطف شبه الجملة على المفرد قوله سبحانه: **{وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ}** فـ**{وَمِنَ**

(١) سورة البقرة من الآية (٢٧١).
(٢) سورة الأعراف من الآية (٤).
(٣) ينظر : الأصول ٢/ ٦٢.
(٤) ينظر :شرح الرضي ٢/ ٣٥٤.
(٥) سورة يونس من الآية (١٢).
(٦) ينظر : معاني القرآن و إعرابه ٢/ ٣٠٥ ، و المحرر الوجيز ٧/ ١١٦.
(٧) ينظر : المحرر الوجيز ٧/ ١١٦.
(٨) سورة آل عمران من الآية (٤٦).
(٩) ينظر : معاني القرآن و إعرابه ١/ ٣٢٠ ، و المحرر الوجيز ٣/١٢١.

الْمُقَرَّبِين} شِبه جملة معطوف على **{وَجِيهًا}** وهو اسم[1]، ومثال عطف شبْه الجملة على المفرد فعْلاً قوله عزّ وجلّ: **{وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ}** فعطف **{مِنَ الصَّالِحِينَ}** و هو شِبه جملة على الفعْل **{يُكَلِّمُ}**[2].

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٠٧.

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٣/ ١٢٢.

ثانياً: الفصل بين العاطف و المعطوف

المعطوف عليه إمّا أن يكون ضميراً متَّصلاً مرفوعاً أو مخفوضاً أو غيرهما، فإنْ عُطف على الضمير المتَّصل المرفوع وجب توكيده بالضمير المنفصل[١] إلَّا أن يكون فصْل سواءٌ كان الفاصل قبلَ حرف العطْف أو بعدَه[٢]؛ فيجوز حينَئذٍ تَرْك التوكيد[٣]، فإنْ لم يؤكَّد الضمير المتّصل وجب الفصْل، كقوله تعالى: { ٹ ٹ ٹ ڈ}[٤]، فالفصْل في هذه الآية واقع بينَ العاطف و المعطوف، وهو واجب ، فإنْ وُجد التوكيد كان الفصْل جائزاً [٥]، كما في قوله تعالى: **{وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاءُ اللهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا}**[٦] فالفصْل هُنا بينَ العاطف والمعطوف بـ(لا) جائز لا واجب.

وإنْ عُطف على الضمير المجرور وجَب إعادة الجارّ[٧] حرفاً كان أو اسماً، و ذلك قوله تعالى:**{وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُون}**[٨] وإنْ كان المعطوف عليه غير ما تقدَّم ففي الفصْل بينَ العاطف والمعطوف المرفوع أو

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٦ ، و المقتضب ٣/ ٢١٠ ، ٤/ ١١٥ ، و التنبيه على مشكل أبيات الحماسة لابن جني ص٢١٢.
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٣٣.
(٣) ينظر : المقتضب ٣/ ٢١٠ ، و الأصول ٢/ ٧٩ ، و شرح الرضي ٢/ ٣٣٤.
(٤) سورة الأنعام من الآية (١٤٨) .
(٥) ينظر : الأصول ٢/ ٧٩.
(٦) سورة النحل من الآية (٣٥).
(٧) ينظر : الكتاب ١/ ٢٤٨ ، و المقتضب ٤/ ١٥٢، و الأصول ٢/ ٧٩.
(٨) سورة المؤمنون الآية (٢٢).

المنصوب بالظرف أو الجار والمجرور أو القَسَم في السَّعة خلاف[١]؛ فمَنَعه قوم منهم الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، ومكيّ القيسي[٤] ، و ابن الأنباري[٥] ، و ابن أبي أبي الربيع[٦].

هذا إذا لم يكُنِ الفاصل معطوفاً على مثْله أو معمولاً للمعطوف ، بل كان معمولاً لِعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعدَه [٧]،كقولك :" جاءَني زيد و اليومَ عمرو ، و : ضرَب زيد خالداً ، وفي الدار بكراً.

فأمّا إنْ كان الفاصل معْطوفاً على مثْله فلَمْ يُختَلف في جوازه في المرفوع والمنصوب[٨] وفي عدَم جوازه في المجرور، نصّ على ذلك الرضي[٩] ، فتقول: "جاءَني أمسِ عمروُ واليومَ زيد، و: ضربَ زيدٌ عمْراً و بكْر خالداً و : أصبحَ زيد قائماً وبكْر قاعداً "، و لا تقول :" مررتُ اليومَ بزيد و أمسِ عمرو "،كما لا تقول :" مررتُ بزيد و أمسِ خالدٍ ".

وفي كلام الرضي (فلَمْ يُختَلف ...في عدَم جوازه في المجرور) نظَر؛ فقدْ أجاز

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٥.

(٢) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٧٤ ، والمسائل البصريات ٢/ ٧٧٤ ، و المسائل العسكرية ص١٦٤.

(٣) ينظر : الخصائص ٢/ ٣٩٥.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ص٣٥١، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٥.

(٥) ينظر : البيان ٢/ ٧٣١.

(٦) ينظر : البسيط ١/ ٣٥٩ ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣/ ١٠١٢.

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٥.

(٨) ينظر : المقتضب ٤/ ١٥١ ، و لباب الإعراب ص٢٥٤ ، و البحر المحيط ٢/ ١٠٥.

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٥

الكسائي الفصْل بينَ العاطف و المعطوف المجرور من غير إعادة الجارّ خلافاً لسيبويه و الأخفش ، ذكرَ ذلك مكي القيسي[١].

ومن عطف الفاصل المنصوب على المنصوب مثله في كتاب الله قوله عزّ وجلّ: (ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ)[٢] فعطف (ﯣ ﯤ ﯥ) على(ﯟ ﯠ) و (ﯦ) على (ﯡ)، ومِمَّا وَقع الفاصل فيه معمولاً للمعطوف قوله تعالى : (ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ)[٣] فيجوز أن يكون الأصل : اجعَلْ أمَّة مِن ذريتنا مسلمة لكَ، فتكون الواو داخلة في الأصل على (أمّة) وفُصلَ بينَهما بالجارّ والمجرور (من ذريتنا)، فيكون مِن جملة المعطوف[٤].

وذكر أبو حيان[٥] أنّ الفراء يجيز الفصل بينَ العاطف و المعطوف المجرور مِن مِن غير إعادة الجارّ، وكلام الفراء في كتابه معاني القرآن ينْقُض ما نسَبه إليه أبو حيان، فعندَ قوله تعالى : { □ □ □ □) قالَ ما نصُّه[٦]: " وقوله { □) يُرفَع و يُنصَب٠٠٠و لا يجوز الخفْض إلّا بإظهار الباء ".

واستَدلَّ الفارسي[٧] ومَن معَه على جواز الفصْل بينَ العاطف والمعطوف المرفوع المرفوع أو المنصوب بالظرف و الجارّ و المجرور في الشعر خاصّة بقول

(١) ينظر : المشكل لمكي ص٣٥١.
(٢) سورة الأنعام من الآية (٢٥) ، و سورة الإسراء من الآية (٤٦).
(٣) سورة البقرة من الأية (١٢٨).
(٤) ينظر : البحر المحيط ١/ ٣٨٩.
(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٤.
(٦) معاني القرآن ٢/ ٢٢.
(٧) ينظر : الإيضاح العضدي ص١٧٤ ، و المسائل العسكرية ص١٦٤.

الأعشى[١]:

يَـوْمَاً تَـرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيةِ العَصْـــ ـــبِ وَيَـوْمَاً أَدِيمَـــهَا نَغِلَا

وذهب بعض النحاة – وبكلامهم آخُذ – إلى أنّ بيت الأعشى الذي أنشَده الفارسي ومَن وافقَه استشهاداً على الحكم المذكور آنفاً غير مستقيم، وألَّا فصْلَ فيه أصْلاً، بل (يوماً) الذي بعدَ العاطِف معطوف على (يوماً) الذي في أوَّل البيت، وكذا (أديمها) فإنّه معطوف على المفعول الضمير في (تراها)، فهو كقولك: "أعطيتُ زيداً دِرهماً وبكراً جبَّة " وهذا – كما تقدّم – جائز في الشعر والنّثْر، ومِمَّن ذكرَ هذه المؤاخذة ابن النحاس الحلبي[٢] والسمين الحلبي[٣] وناظر الجيش[٤]، قال ابن النحاس النحاس الحلبي[٥]:"و لم انْفَرِدْ بهذه المُؤاخَذة أنا وحدي، بل وَقعَتْ لي أوَّلاً قبلَ أن أقِف أقِف عليها لِأَحد ، ثُمَّ رأيتُ جماعة منَ أكابر العلماء قدْ واخَذوا أبا عليّ كما واخَذْته أنا " وذَكرَ مِنَ العلماء ابن الخشاب وابن بَرّيّ و العُكبري ، ثُمّ قالَ : " وقد ظفِرتُ أنا– والحمْد لله – له بشاهد في شعر هُذيل " وذكرَ البيت.

والحقّ أنّ أبا علي الفارسي قَدِ استَشهدَ على مذْهَبه بِبيْت آخر أورده في المسائل البصريات[٦]، وفي المسائل العَسْكرية[١]، وهو قول عمرو بن أحمر الباهلي[٢]:

(١) ديوانه ص٢٣٣ ، و البيت في الإيضاح العضدي ص٢٧٥ ، و الخصائص ٢/ ٣٩٥ ،و شرح المقرب ٢/ ٧٥٢.
(٢) ينظر : شرح المقرب ٢/٥١ ٧ .
(٣) ينظر : الدر المصون ٤/ ١١.
(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٩.
(٥) شرح المقرب ٢/ ٧٥٢.
(٦) ينظر : المسائل البصريات ٢/ ٧٧٤.

أَبُو حَـنَشٍ يُؤَرِّقُنِـــي وَ طَـلْـقٌ وَ عَــمَّــارٌ وَ آوِنَةً أُوثَـــــالَا

ففَصَل فيه بالظرف (آونة) بينَ العاطف الواو والمعطوف (أوثالا) وأصْله أثالة ، فرُخِّم في غير النداء ضرورة.

وبالشاهد الآخر الذي استَشهد به الفارسي، و كذا ما أورده ابن النحاس الحلبي ينْدَفع قوْل السمين الحلبي[٣] وغيره: "إنّ البيت الذي استشهد به الفارسي وهو بيت الأعشى مؤوَّل ولا فصْلَ فيه، فينبغي لأبي علي أن يمْنَع الفصْل مطلقاً بينَ العاطف والمعطوف وألَّا يَستَثني الضرورة ".

وأجاز آخرون الفصْل بينَ العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب بالظرف أو المجرور أو القسَم في السَّعة، ومِن هؤلاءِ الزجاج[٤] وأبو جعفر النحاس[٥] والزمخشري[٦] والباقولي[٧] وابن عطية[٨] وابن عصفور[٩] وابن مالك[١٠] والرضي[١١] وابن النحاس الحلبي[١٢] وابن النحوية[١] وأبو حيان[٢] والسمين

(١) ينظر : المسائل العسكرية ص١٦٦.
(٢) ديوانه ص١٢٩، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٧٠، والمسائل البصريات٢/ ٧٧٤، والخصائص٢/ ٨ ٣٧، وأمالي ابن الشجري١٩٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٣٥٤.
(٣) الدر المصون ٤/ ١١ مع تصرف.
(٤) ينظر : معاني القرآن و إعرابه ٣/ ٢٦.
(٥) ينظر : إعراب القرآن ٣/ ٣٠٢.
(٦) ينظر : الكشاف ٢/ ٣٦٤ ، ٤/ ٤٢٥.
(٧) ينظر: كشف المشكلات و إيضاح المعضلات ١/ ٩٩.
(٨) ينظر : المحرر الوجيز ٨/ ٤٤.
(٩) ينظر : شرح الجمل ١/ ٢٥٠.
(١٠) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٣٩.
(١١) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٦.
(١٢) ينظر : شرح المقرب ٢/ ٧٥١.

الحلبي[٣] وناظر الجيش[٤].

واشتَرط بعض هؤلاءِ لجواز الفصْل ألَّا يكون العاطف على حرف واحد، كالواو والفاء لاشْتِداد افتقارهما إلى معطوفَيْهما، فلا ينْفَصلان عنهما[٥]، ومِمَّن اشتَرط هذا ابن مالك[٦] وابن عصفور[٧] والرضي[٨] وأبو حيان[٩] .

والذي يظْهَر لي ما ذهَبَ إليه ناظر الجيش مِنْ أنّ التفريق بينَ أحرف العطف في هذه االمسألة لا دليل عليه ، بل يدْفَعه ما استَشهد به مَن أجاز الفصْل في السَّعة – وسيأتي ذِكْرذلك قريباً – ومِنه قوله تعالى: (ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ)[١٠] وقوله تعالى :(□ □ □ □ □ □ □ □ □)[١١] ففُصل في الآية الأُولى بالظرف (إذا) بينَ العاطف الواو، وهو على حرف واحد و(ﯟ ﯠ) وهو معطوف على (ﯕ ﯖ) وفُصلَ في الثانية بـ(□ □) بينَ الواو و (□) وهو معطوف على(□ □) .

ومَنع الرضي الفصْل بالقسَم إذا كان المعطوف جملة، قال[١٢] : "... فلا تقول:

---

(١) ينظر : ابن النحوية و حاشيته على كافية ابن الحاجب ٢/ ٤٦٩ (رسالة ماجستير).
(٢) ينظر : البحر المحيط ٢/ ١٠٤.
(٣) ينظر : الدر المصون ٤/ ٩.
(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٨.
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٠ ، و شرح الرضي ٢/ ٣٤٦.
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٠.
(٧) ينظر : شرح الجمل ١/ ٢٥٠.
(٨) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٦.
(٩) ينظر : البحر المحيط٢ / ١٠٤ ، ٥/ ٣٣٥.
(١٠) سورة النساء من الآية (٥٨).
(١١) سورة الطلاق من الآية (١٢).
(١٢) شرح الرضي ٢/ ٣٤٦ مع تصرف.

ثُمّ و الله قعَدَ عمرو؛ لِكون الجملة حينَئذٍ جواباً للقسَم، فيلْزَمُها حرف الجواب، فلا يكون ما بعدَ القسَم عطْفاً على ما بعدَه، بل تكون الجملة القسَميّة حينَئذٍ معطوفة على ما قبلَها" وما ذكره الرضي أرى أنّ لَه وجهاً مِنَ النظَر.

وأجاز الرضي[1] الفصْل بالشرط، نحو: أكرِمْ زيداً ثُمّ إنْ أكرمْتَني عمراً، وأيضا بالظنّ نحو: خرج محمد أو أظُنُّ عمرٌ، ومنعَ الفصل بـ (أَمْ)، وعلَّل ذلك بأنّ (أَم) العاطفة أيْ المتَّصِلة يلِيها مثْلُ ما يلِي همزة الاستفهام التي قبلَها في الأغلب.

وأجاز العُكْبري[2] الفصْل بينَ العاطف والمعطوف بالحال، فأجاز في قوله تعالى: **(ڎ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ)**[3]أن يكون **(أمة)** المعطوف هو المفعول الأوَّل لـ**(جعلنا)** و**(ڎ ٹ)** حال منه؛ لأنّه نعتُ نكرةٍ تَقَدَّم عليها، و**(ڈ)** المفعول الثاني، والأصْل: اجعَلْ أمّة مِن ذريتنا مسلمة لكَ، فالواو في الأصل داخلة على **(أمة)** وفُصل بينَهما بـ**(ڎ ٹ)** ،كما أجاز أبو حيان [4] في قوله تعالى: **(ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ۓ)**[5] أن يكون **(ہ)** حالاً لأنّه نعْتُ نكرةٍ تَقَدَّم عليها، والأصْل: أو ذِكْراً أشَدّ، وفُصل بينَ العاطف والمعطوف بالحال لأنّها شبيهَة بالظرف.

واستُدلّ لِمَن أجاز الفصْل بآيات منها :–

١– قوله سبحانَه : **(ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ)**[6] فـ(كتاب موسى معطوف على (شاهد) وقد فصل بين العاطف و المعطوف بالجارّ و المجرور[7].

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٦

(٢) ينظر : التبيان ١/ ٦٣.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٢٨).

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢/ ١٠٤.

(٥) سورة البقرة من الآية (٢٠٠).

(٦) سورة هود من الآية (١٧).

(٧) ينظر : كشف المشكلات ١/ ٩٩ ، و التبيان ٢/ ٣٦.

٢- و قوله تعالى: (ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ ۇ ۆ و)[١]
ففُصل بـ (و ۆ) بينَ الواو و (و). الثانية.

٣- وقوله عزّ وجلّ: (ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ)[٢] ففُصل بـ(ں ں) بينَ الواو و(ڻ) الثانية.

٤- وقوله تعالى: (ۓ ۓ □ □ □ □) [٣] ففُصل بـ(□ □ □ □) بينَ الواو و المعطوف (□).

٥- وقوله تعالى: (□ □ □ □ □ □ □ □ □)[٤]

٦- وقوله عزّ وجلّ : (ٹ ٹ ٹ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ)[٥] ففصل بـ(ڦ ڃ) بينَ (ڃ ڃ ڃ) و العاطف.

٧- وقوله تعالى: (ۆ ۈ ۇ ۆ ۆ ۇ ۇ ۆ ۈ ۇ ۆ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ □)[٦] .

٨- و قوله تعالى: { وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ }[٧] ففُصل بـــ{ ۥمِن ذُرِّيَّتِهِ }**بينَ العاطف و المعطوف**.

وذهب بعضهم كأبي حيان[٨] والسمين الحلبي[١] وناظر الجيش[٢] إلى أنّ قوله

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٠١).
(٢) سورة يس من الآية (٩).
(٣) سورة هود من الآية (٧١).
(٤) سورة الطلاق من الآية (١٢).
(٥) سورة يوسف من الآية (٨٠).
(٦) سورة النساء من الآية (٥٨).
(٧) سورة الأنعام من الآية (٨٤).
(٨) ينظر : البحر المحيط ٢/ ١٠٥.

تعالى : (ۈ ۇ ۆ ۆ و و ۉ) وكذا قوله سبحانّه: **(ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ں ڻ)** لا دليل فيهما على جواز الفصْل إذ ليس فيهما فصلٌ أصْلا بل عُطف في كلّ مِنهما معمولانِ على معمولَين، فعُطف **(و)** الثانية على**(و)** الأُولى، **و(في الأخرة)** على **(في الدنيا)**، وكذلك عُطف **(من خلفهم) على (ﮔ ﮕ ﮖ) و(ﮓ) الثانية على (ﮓ) الأُولى**

والذي ذكروه حقّ لا مِريّة فيه، وأمّا قوله تعالى: **(ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ)** وقوله عزّ وجلّ: **(ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ)** وقوله سبحانَه: **(□ □ □ □ □ □ □ □ □ □)** وقوله تعالى : **(ﯾ ﯿ □ □ □ □ □)** **و قوله : (وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ }** فالفصْل فيها ظاهر، وأمّا ما استَظْهَره أبو حيان[٣] في قوله تعالى: **(ۆ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ و و ۉ ې ې ې ې □)** مِن أنّ **(إذا)** معمولة لـ(أن تحكموا) مقدَّرة وأنّ (تحكموا) المذكورة مفسِّرة لتلك المقدَّرة فَخِلاف الأصْل كما ذكرَ ناظر الجيش[٤]، فالقول بالفصْل في هذه الآية – وهو قول السمين الحلبي[٥] وناظر الجيش[٦] – هو الظاهر عندي و الأقْرب و الأَولى.

ومَنع ابن مالك[٧] الفصْل المذكور إنْ كان المعطوف فعْلا ، نحو: قامَ زيد،

---

(١) ينظر : الدر المصون ٤/ ١٠.
(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٨.
(٣) ينظر : البحر المحيط ٣/ ٢٧٧.
(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٩.
(٥) ينظر : الدر المصون ٤/ ٩.
(٦) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥١٩.
(٧) ينظر :التسهيل ص١٧٨.

وفي الدار قعَدَ، و الظاهر الجواز، وهو قول جماعة منهم الرضي[١] وأبوحيان[٢] وناظر الجيش[٣] لافتقار المنْع إلى دليل.

وأمّا الفصْل بينَ العاطف والمعطوف الجملة بالظرف والمجرور فجائز، وهو مفْهوم قول ابن مالك[٤]: "وقد يُفصَل بينَ العاطف والمعطوف إنْ لم يكُن فعْلاً بظرف أو جارّ ومجرور "فإنّه قد أجازَ الفصْل في غير الفعْل، ولا شكّ أنّ الجملة داخلة في قوله: "غير الفعْل"، ومِن الفصْل بينَ العاطف والمعطوف إذا كان جملة قوله تعالى: { الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }[٥] فقد فُصل بالجارّ و المجرور (مِمَّا) بينَ العاطف و المعطوف ، و هو جملة فعلية ، و كذا قوله { أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ }[٦] فَوَقع الجارّ والمجرور (في النار) بينَ حرف العطف والمعطوف (هم خالدون) وهو جملة اسمية . والله تعالى أعْلَم وأحْكَم.

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/ ٣٤٦ .
(٢) ينظر : الهمع ٥/ ٢٧٧.
(٣) ينظر : تمهيد القواعد ٧/ ٣٥٢٠.
(٤) التسهيل ص١٧٨.
(٥) سورة البقرة الآية (٣).
(٦) سورة التوبة الآية (١٧) .

نتائج البحث

خلص البحث إلى نتائج أهمها :

١- أنّ ما ذهب إليه الرضي من جواز عطف الفعل المضارع على الماضي والعكس و إنْ لم يتّحدا في الزمان هو القول الراجح عندي.

٢- أنّ تقييد بعض النحاة-كابن عصفور- الموضع الذي يكون فيه الاسم بمعنى الفعل باسم الفاعل إذا وقع صلة للألف و اللام قول غير سديد.

٣- أنّ قول مَن قال : لا يعطف الفعل على الاسم ولا العكس، يردّه السماع من آيات الكتاب العزيز و كلام العرب.

٤- أنّ المشاكلة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية و العكس مختارة لا لازمة – على الأصحّ – لأن احتمال ردّ إحداهما إلى الأخرى- و هو حجّة مَن قال بلزوم المشاكلة – و إنْ كان يتطرَّق إلى الأكثر فهو لا يتطرَّق إلى الجميع.

٥- أنّ عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس جائز على القول الراجح لأنّ تأويل الوارد منه في القرآن الكريم -وهو كثير جدا – يفضي و لاشكّ إلى تعسّف في التأويل، وهو ما ينبغي تنزيه القرآن عنه، على أنّ الاختلاف في المعنى في عطف الجمل له نظير في عطف المفردات، وهو العطف على المجاورة في الجرّ.

٦- أنّ مِن أنواع عطف النسق عطف المفرد على شبه الجملة و العكس.

٧- أنّ الخلاف في جواز الفصل بين العاطف و المعطوف المرفوع أو المنصوب بالظرف أو المجرور أو القسَم إذا لم يكن الفاصل معطوفاً على مثْله و لا معمولاً للمعطوف ، بل كان معمولاً لعامل المعطوف عليه.

٨- أنّ البيت الذي استشهد به الفارسي ومَن وافقه على منْع الفصل بينَ العاطف

والمعطوف المرفوع أو المنصوب بالظرف أو المجرور أو القسَم إلّا في الضرورة – وهو بيت الأعشى – وكذ ا بعض الآيات التي استشهد بها المجيزون لا فصْل فيها أصلاّ و إنما هو عطف معمولَين على معمولَين و هو جائز.

٩- أنّ القول بجواز الفصل بينَ العاطف و المعطوف المرفوع أو المنصوب بالظرف أو المجرور أو القسَم في السَّعة هو الراجح عندي لتأييد السماع له.

١٠- أنّ بعض النحاة – منهم العكبري و أبو حيان – أجاز الفصل بينَ العاطف والمعطوف المرفوع أو المنصوب بالحال لِشَبهه بالظرف، والله تعالى أعلم وأحكم.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١- أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية ، مع تحقيق كتابه شرح الجمل ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد / حمّاد بن محمد حامد الثمالي .

٢- ابن النحويّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد / حسن محمد عبد الرحمن .

٣- المفْضِل على المفَضَّل في دراية المفَصَّل ، لكمال الدين عبد الواحد الزملكاني ، دراسة وتحقيق ، رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ، إعداد / عبد العزيز محمد الحكمي.

ثانياً : المطبوعات :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ / أحمد الدمياطي ، تصحيح / علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٣- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق / عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

٤- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، حققه / محمد محمد تامر وآخرون، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .

٥- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله الحسني العلوي ، تحقيق ودراسة / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، دار الفكر .

٧- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحفيق / حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الثانية ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.

٨- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م.

٩- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
١٠- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق ودراسة / عياد عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٦ م.
١١- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / طه عبد الحميد طه ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩٠م.
١٢- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق / فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.
١٣- التبيان في إعراب القرآن والمسمى إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، للعكبري ، الجزء الأول ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت.
١٤- التبيان في إعراب القرآن والمسمى إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات ، للعكبري ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
١٥- تسهيل الفوائد و تكميل الفوائد ، لابن مالك ، تحقيق / محمد كامل بركات ، دار الكتب العربي ، القاهرة ، ١٣٨١ هـ/ ١٦٦٧ م.
١٦- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لابن جني، لابن الخباز، تحقيق ودراسة / فايز زكي محمد، الطبعة الأولي ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م.
١٧- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق / عبد الرحمن علي السيد ، الطبعة الأولي ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م.
١٨- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ، لابن جني ، تحقيق / سيدة حامد عبد العال ، وتغريد حسن عبد العاطي ، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.
١٩- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق/ علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
١٩- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق / بدر الدين قهوجي وجويجاتي ، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٢٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .

٢١- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦.
٢٣- ديوان الأعشى الكبير ، شرح و تعليق / محمد حسين ، مكتبة للآداب ، القاهرة.
٢٤- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق / صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ م.
٢٥ – سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق / حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٢٦- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق / عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل ، بيروت.
٢٧ – شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق / عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٢٨- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
٢٩- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق / صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
٣٠- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، جامعة قازيونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م.
٣١- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق / عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ،١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م.
٣٢- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، الجزء الثالث ، تحقيق / فهمي أبو الفضل ، الطبعة الثانية ، مطبعة دار الكتب و الوثائق القومية ، القاهرة ، ١٤٣٠ هـ /٢٠٠٩ م.
٣٣- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
٣٤- شرح المقرب المسمى التعليقة ، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي ، دراسة وتحقيق / خيري عبد الراضي ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.
٣٥- الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي ، تحقيق / محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.

٣٦- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق/ حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٧- ضرائر الشعر، لابن عصفور ، تحقيق / السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى، دار الأندلس، القاهرة ، ١٩٨٠ م.
٣٨- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق ودراسة / محمود محمد الطناحي، عيسى الحلبي، القاهرة.
٣٩- الفوائد والقواعد، لعمر الثمانيني ، تحقيق و دراسة / عبد الوهاب محمود الكحلة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م.
٤٠ - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ، لابن أبي الربيع ، تحقيق و دراسة / فيصل الحفيان ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠١ م.
٤١- الكافية في النحو ، لابن الحاجب ، تحقيق / طارق نجم عبد الله ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الوفاء ، جدة ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦ م.
٤٢- - كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر ١٩٧٧م.
٤٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي القيسي ، تحقيق / محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ م.
٤٤- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي، تحقيق/ محمد أحمد الدالي.
٤٥ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ضبط وتوثيق/ أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٦- لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق/ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الطبعة الأولى، منشورات دار الرفاعي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ م.
٤٧- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/ حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٤٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق/ عبد الله الأنصاري، والسيد عبد العال إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
٤٩- المسائل البصريات، للفارسي، تحقيق/ محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٥٠- المسائل العسكرية ، للفارسي ، تحقيق ودراسة / محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢ م.
٥١-مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي ، حققه / ياسين محمد السواس، الطبعة الثالثة، اليمامة، دمشق، بيروت ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
٥٢- معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٥٣- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق/ هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ /١٩٩٠ م.
٥٤ معانى القرآن للفراء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٥٥- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتعليق/ عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٨ / ١٩٨٨ م.
٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
٥٧- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت.
٥٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، الجزء الثاني ، تحقيق / عياد عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، مطبوعات معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
٥٩- المقتضب، للمبرد، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
٦٠- نتائج الفكر في النحو ، للسهيلي ، تحقيق / محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الثانية ، دار الاعتصام ، القاهرة .
٦١- همع الهوامع في جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية.